

Distr.: Limited
9 November 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الدورة السابعة

فيينا، ٦-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

مشروع التقرير

المقررة: آنا بوبوفا (بلغاريا)

إضافة

ثالثاً - المنع

- ١- نظر المؤتمر، أثناء جلسته السابعة المعقودة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، في البند ٤ من جدول الأعمال المعنون "المنع".
- ٢- وترأست المناقشة رئيسة المؤتمر، ونائبها السيدة أوكيكة والسيد أبو ظفر. وأشار السيد أبو ظفر في ملاحظاته الاستهلالية إلى القرارات المتعلقة بالتدابير الوقائية، التي اعتمدها المؤتمر في دورته السادسة، وهي القرارات ٥/٦ و ٦/٦ و ٧/٦ و ٨/٦ و ٩/٦ و ١٠/٦. وأقر أيضاً بالجهود التي يبذلها الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد، والذي كان قد تناول في اجتماعيه المعقودين في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ المواضيع التالية: استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ الاتفاقية؛ وصون النزاهة في المجال الرياضي؛ والتثقيف في المدارس والجامعات بشأن جهود مكافحة الفساد؛ والنزاهة في مؤسسات العدالة الجنائية.
- ٣- وقدمت ممثلة للأمانة إلى المؤتمر معلومات محدثة عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٦/٦ المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد". وقدمت معلومات عن مبادرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال المساعدة التقنية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، الرامية إلى دعم الدول الأطراف في مجال منع الفساد، بوسائل منها دعمها في وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد، وبناء قدرات موظفي هيئات مكافحة الفساد وغيرهم من الممارسين في هذا المجال، وتقديم المساعدة التشريعية المحددة الأهداف، وتقديم الدعم لتعزيز النزاهة في قطاع العدل، والنهوض بالتثقيف في مجال مكافحة الفساد. كما أعلنت عن إصدار المكتب دليلاً جديداً بشأن تدابير مكافحة الفساد في السجون، وأبرزت دعم المكتب للمجتمع المدني ونوهت بالجهود الرامية إلى إذكاء الوعي العام بالفساد، وتعزيز دور القطاع الخاص في مجال منع الفساد.



٤- وقدّمت ممثلة الأمانة أيضاً إلى المؤتمر معلومات محدّثة عن حالة تنفيذ قرار المؤتمر ٩/٦ المعنون "تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول الجزرية الصغيرة النامية". وأكدت على أهمية مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية في آلية استعراض التنفيذ وتبادل الممارسات الفضلى المتصلة بالإصلاح في مجال مكافحة الفساد. وقدّمت معلومات عن مبادرات المساعدة التقنية التي أطلقها المكتب ودول أطراف وجهات مانحة أخرى لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال منع الفساد.

٥- وأبلغ عدّة متكلمين عن الأنشطة التي تنفذها بلدانهم من أجل منع الفساد، ولا سيما بسن وتنقيح وتحديث تشريعات مكافحة الفساد وغسل الأموال، بما في ذلك ما يتعلق بحماية المبلغين عن المخالفات والجرائم، ومسؤولية الهيئات الاعتبارية، وإنشاء وكالات لمكافحة الفساد. وأشار أحد المتكلمين إلى إمكانية استخدام الإصلاحات الضريبية لتعزيز الشفافية.

٦- وأشار بعض المتكلمين إلى الجهود الرامية إلى تعزيز النزاهة في القطاع العام من خلال تدريب وتنقيح الموظفين العموميين، ووضع مدونات لقواعد السلوك وتنفيذها، واعتماد نظم إلكترونية لإقرارات الذمة المالية وتحسينها. وأبرز عدّة متكلمين ضرورة تسهيل الإبلاغ عن حالات الفساد من جانب المواطنين والموظفين العموميين.

٧- وسلّط متكلمون الضوء على المبادرات الرامية إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية شاملة لمكافحة الفساد، تشمل تدابير واسعة النطاق لمنع الفساد. وأبلغ بعض المتكلمين أيضاً عن إجراء تقييمات لمخاطر الفساد على مختلف مستويات الحكومة، وكذلك عن الجهود المبذولة لقياس نجاعة تدابير التخفيف من المخاطر التي جرى اعتمادها. وأشار أحد المتكلمين إلى إجراء تقييمات نزاهة للموظفين العموميين والمؤسسات على حد سواء.

٨- وأبلغ أحد المتكلمين عن إنشاء شراكة دولية لمكافحة الفساد في مجال الرياضة، تقودها مجموعة من المنظمات الدولية والدول واللجنة الأولمبية الدولية.

٩- وأبلغ بعض المتكلمين عن التدابير الرامية إلى تعزيز نزاهة الجهاز القضائي. وأكد متكلم على التدابير التي اتخذت لضمان استقلال العدالة، ولا سيما فيما يتعلق بتعيين القضاة. وأبلغ المتكلمون المؤتمر أيضاً عن اعتماد مدونات قواعد السلوك للعاملين في المحاكم، وتدابير لتحسين إجراءات المحاكم وإدارة القضايا ونظم المراقبة الداخلية للسلطة القضائية. وأشار أحد المتكلمين إلى وضع مبادئ شفافية للسلطة القضائية للمساعدة في تنفيذ المادة ١١ من الاتفاقية.

١٠- وشدّد عدّة متكلمين على دور القطاع الخاص في منع الفساد وعلى الحاجة إلى تعزيز العمل المنسق. وأبلغ متكلم عن اعتماد مدونات قواعد أخلاقية للقطاع الخاص، في حين أكّد متكلمون آخرون على الإصلاحات المضطلع بها لزيادة الشفافية في القطاع الخاص.

١١- ووصف عدّة متكلمين الإصلاحات الأخيرة لتعزيز الوصول إلى المعلومات العامة، من خلال اعتماد تشريعات تضمن حرية تداول المعلومات، وكشف المعلومات الاستباقي من خلال بوابات الشفافية على شبكة الإنترنت، وإنشاء هيئات مستقلة لرصد وتعزيز وتيسير الوصول إلى المعلومات.

١٢- وشدد العديد من المتكلمين على الحاجة إلى إشراك منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في المجموعة الواسعة من المبادرات والآليات اللازمة لتنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية. وأشار المتكلمون إلى الدور الإيجابي لمنظمات المجتمع المدني وفرص إقامة الشراكات معها في منع الفساد.

١٣- وشدد عدة متكلمين على أهمية التعليم على جميع المستويات لمنع الفساد، ووصفوا الجهود التي تبذل في بلدانهم لدمج مكافحة الفساد في مناهج المدارس العامة والخاصة والجامعات. وأبلغ متكلمون المؤتمر عن إنشاء مراكز للتعليم ومكتبات مفتوحة من أجل زيادة فرص التعلم والتثقيف في مجال مكافحة الفساد. ورحب أحد المتكلمين بمبادرة التعليم من أجل العدالة التي أنشأها المكتب. وأبلغ العديد من المتكلمين عن تنفيذ حملات للتوعية بشأن جهود مكافحة الفساد، ولا سيما من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وخصوصاً بشأن إمكانية وصولها إلى عامة الناس.

١٤- وسلط بعض المتكلمين الضوء على استخدامات جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات الهواتف المحمولة، لزيادة مشاركة المواطنين، وإيجاد حلول مبتكرة لمنع الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة، بما في ذلك فيما يتعلق بالإشراف على تنفيذ السياسات الاجتماعية ورصد جودة الخدمات العمومية. وأبلغ بعض المتكلمين، على وجه الخصوص، عن اعتماد نظم الدفع الإلكترونية كوسيلة لمنع الموظفين العموميين من تسريب الأموال، وإنشاء نظم رقمية للإفصاح عن الموجودات ونظم إقرارات الذمة المالية، فضلاً عن نظم إلكترونية لإدارة القطاع العام ورصد امتثاله.

١٥- وشدد متكلمون على دور آلية استعراض التنفيذ وأهميتها في مساعدة الدول الأطراف على تحديد التوصيات بشأن تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية وممارسات تنفيذه الجيدة. وطلب عدد من المتكلمين الحصول على مساعدة تقنية لتعزيز تدابير منع الفساد، بما في ذلك فيما يتعلق بالتدريب واعتماد استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد. ورحب العديد من المتكلمين بالمساعدة التقنية التي يقدمها المكتب، ووصفوا مشاريع وأنشطة يجري تنفيذها بدعم منه.

١٦- وأبلغ ممثل للمنظمة الأوروبية للقانون العام المؤتمر بمعلومات عن برامج المنظمة التعليمية والمتعددة التخصصات الموجهة إلى الخريجين والممارسين. وشدد على ضرورة ضمان الشفافية والحكم الرشيد.

١٧- ودعا ممثل ائتلاف المجتمع المدني المناصر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الدول الأطراف إلى تدعيم آليات تعزيز الوصول إلى المعلومات العامة، والإجراءات المرعية في إعداد الميزانيات وإجراءات الاشتراء والإفصاح عن الموجودات، ومشاركة المجتمع المدني. وأبلغ ممثل عن مرصد مكافحة الفساد والاختلاسات الاقتصادية المؤتمر بمعلومات عن أنشطة المرصد للتوعية بالاتفاقية، ودعا إلى تحسين فرص الحصول على المعلومات. وتطرق ممثلة لمعهد النزاهة المالية العالمية إلى مسألة شفافية المعلومات ذات الصلة بالملكية الانتفاعية للشركات، وشجعت الدول الأطراف على جمع المعلومات ذات الصلة بهذه الملكية وإتاحتها لأجهزة إنفاذ القانون بناءً على طلبها.